

انعكاس الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية**"The reflection of the accounting disclosure on social responsibility in evaluating the performance of economic units"**

الباحث ايهاب هاشم عبدالله
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد، العراق
Aehab Hashem Abdullah
College of business economics \ Al-
Nahrain university, Baghdad, Iraq
Aehaballiraqi652@gmail.com

أ.م.د. صدام كاطع هاشم
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد، العراق
Dr. Saddam Kateh Hashem
College of business economics \ Al-
Nahrain university, Baghdad, Iraq
sadam305@yahoo.com

معلومات البحث:

- تاريخ الاستلام: 13-10-2020
- تاريخ ارسال : 02-11-2020
- التعديلات
- تاريخ قبول: 15-11-2020
- النشر

المستخلص :

اجري هذا البحث في إحدى المديرية العامة التابعة لوزارة الكهرباء العراقية وهي المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة ولثلاث سنوات (2015 ، 2016 ، 2017)، وركز البحث في مشكلة عدم الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في المديرية المذكورة. وهدف البحث الى بيان دور الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية في القوائم المالية المالي، بالإضافة الى بيان دور الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية. وقد توصل البحث ومن خلال قياس مؤشرات الأداء الاجتماعي المتضمن الاداء المالي والاداء غير المالي (الاجتماعي) الى استنتاجات من اهمها عدم وجود افصاح محاسبي عن تكاليف و نفقات المسؤولية الاجتماعية على الرغم من تحمل المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة نفقات ادائها الاجتماعي. واوصى الباحث بضرورة سن القوانين والتعليمات التي تلزم الوحدات الاقتصادية في الاهتمام بالأداء الاجتماعي وتخصيص المبالغ اللازمة في الموازنة العامة للدولة والإفصاح عنها في القوائم المالية بغية الوصول الى هدف المسؤولية الاجتماعية وهو تحقيق المكاسب التي يمكن الحصول عليها ، فهذه الوحدات هي في طبيعتها وحدات تهدف الى تحقيق الأرباح.

الكلمات الرئيسية : المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح المحاسبي، تقييم الاداء، الاداء المالي، الاداء الاجتماعي

Abstract:

This research was conducted in one of the general directorates of the Iraqi Ministry of Electricity, which is the General Directorate of Rusafa Electricity Distribution, for three years (2015, 2016, and 2017). The research focused on the problem of lack of interest in the accounting disclosure of social responsibility in the financial statements in the aforementioned directorate.

The aim of the research is to demonstrate the role of accounting disclosure on social activities carried out by economic units in the financial financial statements, in addition to explaining the role of accounting disclosure on social activities in evaluating the performance of economic units,

The research, through measuring social performance indicators that include financial performance and non-financial (social) performance, reached conclusions, the most important of which is the lack of accounting disclosure about the costs and expenditures of social responsibility despite the fact that the General Directorate for Distribution of Al-Rasafa Electricity bears the expenses of its social performance.

The researcher recommended the necessity of enacting laws and instructions that oblige economic units to pay attention to social performance and allocating the necessary sums in the state's general budget and disclosing them in the financial statements in order to achieve the goal of social responsibility, which is to achieve the gains that can be achieved. These units are in their nature units aimed at achieving profits.

Key words: social responsibility, accounting disclosure, performance evaluation, financial performance, social performance

المقدمة :

ظهرت المسؤولية الاجتماعية كنتيجة حتمية لتطور الافكار والحركات التي اهتمت بحماية المجتمع والمستهلك ، وكذلك اهتمت بحماية البيئة والموارد الطبيعية ، اذ تشير المسؤولية الاجتماعية الى الدور الذي يتعين على الوحدة ان تؤديه اتجاه المجتمع ، وازداد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين ، اذ نمت وتطورت نتيجة لإخفاق بعض الوحدات الاقتصادية في الاستجابة لحاجات بيئتها الاجتماعية ولمصالح الاطراف الاخرى فيها ، فهي تعتبر نتاج لازمات ومشكلات عديدة ، بعد ان بدأت هذه الوحدات تواجه ظروف جديدة ووعي اجتماعي وبيئي ومفاهيم جديدة تستند على المسؤولية الاجتماعية من اجل مراعاة مصالح المجتمع بصورة عامة ، وان بقاء أية وحدة اقتصادية واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة ، وقد بدأ هذا المفهوم يلفت أنظار الباحثين إليه في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والمنظمات المهنية في العالم بشكل متصاعد ، وفي ظل تلك الآراء والاتجاهات الجديدة ، فلا بد على الوحدات الاقتصادية أن تعمل على مقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته ، وأصبحت ملزمة سواء من تلقاء نفسها أم تحت ضغط الرأي العام بالإيفاء بأشكال مختلفة من مسؤولياتها الاجتماعية في حدود إمكانياتها مع العمل في الوقت نفسه على إعلام الأطراف المعنية بطبيعة ذلك الأداء الاجتماعي والإبلاغ عن نتائجه ، وبذلك فقد تزايدت أنشطة الوحدات لتتضمن الأنشطة الاجتماعية سواء كانت طوعية نابعة من ادراك الوحدة لدورها بتحمل جزء من تلك المسؤولية او اجبارية بموجب القوانين التي تفرض على المنشأة ، من هنا كانت الحاجة تتطلب ظهور نظام معلومات قادر على توفير المعلومات الملائمة ، وبذلك بدأ الاهتمام بحاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تهدف الى ايجاد وسائل لقياس تكاليف وايرادات الأنشطة والافصاح عنها ضمن التقارير المالية.

المبحث الاول : منهجية البحث**اولا : مشكلة البحث :-**

ان مشكلة البحث تتمثل في عدم وجود افصاح محاسبي في القوائم المالية عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية بطريقه تعكس دورها الاجتماعي ، من اجل عرض ما تتحمله الوحدة الاقتصادية من نفقات من اجل مراعاة ابعاد المسؤولية الاجتماعية والتي تتضمن الاداء المالي والاداء الاجتماعي لتبني المسؤولية الاجتماعية في جميع أنشطتها ، وتتلخص مشكله البحث في الاجابة عن التساؤلات الآتية :-

1. ما هو دور اداء الوحدات الاقتصادية على رفاهية العاملين ؟

2. ما هو دور الاداء الاجتماعي اتجاه المجتمع ودور الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية في تقويم ادائها ؟

ثانيا: هدف البحث :-

يهدف البحث الى تحقيق ما يلي :

1. بيان دور الافصاح المحاسبي عن الأنشطة

الاجتماعية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية

في القوائم المالية من أجل تقييم ادائها المالي

2. بيان دور الافصاح المحاسبي عن الأنشطة

الاجتماعية في تقويم اداء الوحدات

الاقتصادية.

ثالثا : أهمية البحث :-

تتمثل أهميه البحث في بيان دور الافصاح المحاسبي عن الاداء الاجتماعي وقياسه وفق مؤشرات الاداء المالي ومؤشرات الاداء غير المالي ، من اجل معرفة اهمية تبني المسؤولية الاجتماعية بجميع مجالاتها، والعمل على حل المشاكل الاجتماعية، وكذلك تحسين الاداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية ، وتأتي اهمية البحث من خلال ما يأتي :

1. بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الوحدات

الاقتصادية ، ودوره في تحسين اداء الوحدة

الاقتصادية

2. يلعب الافصاح المحاسبي دورا في تقويم اداء

الوحدات الاقتصادية من خلال التعرف على

أنشطة تلك الوحدات

رابعا : فرضيات البحث :-

يستند البحث على الفرضية الآتية :-

هنالك دور للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الذي يعكس ايجابيا على قرارات المستهلكين.

خامسا : منهج البحث :-

لتحقيق اهداف البحث يتم الاعتماد على المناهج

الآتية:-

1. **الجانب النظري :-** اتبع الباحث المنهج الاستنتاجي

"الاستنباطي" لإعداد الجانب النظري للبحث من

خلال الاعتماد على المصادر العلمية العربية

والاجنبية وكذلك تم الاستعانة في الشبكة العالمية

للمعلومات (الانترنت) في الحصول على احدث ما

توصل اليه العالم في مجال المسؤولية الاجتماعية

2. **الجانب العملي :-** استخدم الباحث المنهج

الاستقرائي في تحديد المنهجية المستخدمة في

الجانب العملي من خلال الزيارات لعينة البحث

ودراسة البيانات المالية لها .

سادسا : مجتمع وعينة البحث :-

تم اعتماد مجتمع البحث في وزارة الكهرباء التي لها

تماس مباشر بالمجتمع ، والتي من خلاله يمكن معرفة

دور المسؤولية الاجتماعية في هذا القطاع ، وتم اعتماد

عينة البحث في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة.

سابعا : أسلوب جمع البيانات :-

اعتمد الباحث على التقارير من الجهات الرقابية

الخارجية (ديوان الرقابة المالية الاتحادي) عن المديرية

العامة لتوزيع كهرباء الرصافة لسنوات دراسته (2015-

2017) للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة

للجانب العملي في سبيل تحقيق اهداف البحث .

التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة من قبل المستفيدين ، ويعتبر الإفصاح الكافي هو الحد الأدنى من المعلومات التي يلزم الإفصاح عنها (لايفه، 2007:66) وبمعنى آخر هو شمول التقارير المالية على كافة المعلومات الملائمة للمجتمع والضرورية لإعطاء صورة واضحة الى مستخدمي التقارير عن الوحدة المحاسبية ، ويمكن ان يتم ذلك من خلال التأشير عن القوائم المالية او اضافة كشوفات ملحقة او ضمن تقرير الادارة. (النظام المحاسبي الموحد، 2011:8)

ثالثا: أهمية الإفصاح المحاسبي :

يلعب الإفصاح دور مهم وجوهري في نظرية المحاسبة وكذلك الممارسات المحاسبية الا ان هناك مشكلة تكمن اختلاف وجهات النظر حول موضوع الإفصاح عن المعلومات التي يجب ان تتوفر في التقارير المالية المنشورة ويرجع ذلك الاختلاف الى اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة ، فالإدارة لها نظرة تختلف عن نظرة مراقبي الحسابات ونظرة مستخدمي المعلومات (الصوالحه، 2008:19، درويش، 2007:41) وتتلخص اهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية بالاتي :-

1. تعتبر القوائم المالية هي المصدر الهام ويمكن ان يكون المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه مستخدم هذه القوائم للحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاجونها حول الوحدة الاقتصادية وبالتالي لكي تكون هذه القوائم محل ثقة لدى هؤلاء المستخدمين يجب ان يتم اعدادها وعرضها بطريقة منظمة وان تحظى بقبول جميع المستخدمين التي لها مصالح مع الوحدة الاقتصادية (تركي، 1993:26)

2. تخفيض المخاطر المالية والتعرف عن الاخطاء الحاصلة والالتزام بالقوانين والقواعد الموضوعية (belkaoui,2004:266)

3. جعل التعامل في السوق المالي اكثر عدالة لأنه يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على معلومات كافية وملائمة عن الوحدات الاقتصادية (الناغي، 2007:25)

رابعا: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية :-

هناك عدة العوامل تؤثر على مستوى الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتحملة من قبل الوحدات الاقتصادية من ثلاث نواحي (سلمان ، 2001:54):

1. عوامل مرتبطة بحجم الوحدة الاقتصادية :- ان حجم الوحدة الاقتصادية له تأثير مباشر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :-

✓ توجد علاقة ايجابية بين حجم الوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح لان الوحدات ذات الحجم الكبير لديها موارد تستطيع من خلالها ان تقوم من أنشطة الاجتماعية عكس الوحدات التي تكون صغيرة الحجم بحيث تكون مواردنا محدودة ولا تستطيع ممارسة النشاط

المبحث الثاني: انعكاس الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية

اولا: تعريف الإفصاح المحاسبي :-

1. عرفها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB): على انه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية الى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

2. هو تلك المعلومات التي تقوم ادارة الوحدة الاقتصادية بنشرها في التقارير المالية لمستخدمي هذه القوائم من الاطراف الخارجية حتى يتم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأعمال الوحدة (خشارمه، 2003:61)

ويرى الباحث ان الإفصاح المحاسبي هو الإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات المالية التي يحتاجها كافة المستخدمين ذات العلاقة والتي يتم عرضها في القوائم المالية وفي الملاحظات الملحقة بها فضلا عن الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية وعن اي تطوير او تغيير يطرأ عليها ، ويتم الاستفادة منها من خلال مساعدة كافة الاطراف المستفيدة في اتخاذ القرارات الملائمة ولتحقيق الاهداف المنشودة ، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو عرض للمعلومات والبيانات التي توضح التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الوحدة الاقتصادية لصالح المجتمع الذي تعمل فيه ، وعليها ان تظهر كافة المعلومات في التقارير المالية على ان يستفاد جميع المستخدمين ، وان تتمتع التقارير بالحياد الاجتماعي .

ثانيا : انواع الإفصاح المحاسبي :-

1. الإفصاح الشامل (الكامل) :- يقصد بالإفصاح الكامل هو ان تحتوي القوائم المالية على كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار بالنسبة لقرار معين متعلق بالوحدة الاقتصادية ويتطلب هذا النوع من الإفصاح ان تقوم الوحدة بإظهار القوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ وخاصة الأنشطة الاجتماعية ويستطيع فهمها بدون لبس او تضليل ،

2. الإفصاح العادل :- يعتبر الإفصاح العادي هو مطلب اخلاقي ، ويعني هذا النوع من الإفصاح بأنه يتم تزويد كافة مستخدمي التقارير المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد .في الإفصاح العادل يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع المستفيدين من التقارير المالية(الصيد ، 2008:54) وخاصة الاطراف المستفيدة من اتباع الوحدة الاقتصادية النصح الاجتماعي في ممارستها فيما يتعلق في مجال المحافظة على البيئة ومراعاة ظروف العاملين والمجتمع اذا ما توفرت الإفصاح العادل اصبحت الفرص الاقتصادية محل الاحترام .

3. الإفصاح الكافي (الملائم) :- يعني هذا النوع من الإفصاح هو تحديد المعلومات الكافية والملائمة

الوحدة الاقتصادية بالتصرف ادبيا والمساهمة في التنمية المستدامة وتحسين ظروف العاملين واسرهم بصورة شاملة. (Rossi،2007:27)

ويرى الباحث ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية هي التزام اخلاقي على الوحدة الاقتصادية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، ويقع على الوحدة الاقتصادية معالجة الاضرار التي قد تضر المجتمع خلال تنفيذ انشطتها ، وايضا المساهمة في تنمية البيئة والمجتمع والارتقاء بالمستوى المعيشي للعاملين واسرهم ، والعمل على رفع جودة منتجاتهم

سادسا : اهمية المسؤولية الاجتماعية :-

هناك اتفاق عام على ان المسؤولية الاجتماعية لها اهمية كبيرة ومفيدة للوحدات الاقتصادية في تقوية العلاقة مع المجتمع الذي تعمل فيه ، وحسب وجهة النظر الكلاسيكية ان الهدف الرئيس للوحدات الاقتصادية هو تحقيق الارباح الا ان هذه الوحدات الاقتصادية لديها التزام اخلاقي يجب ان تعمل ضمنها (collins،2012:2) ، وتبرز اهمية المسؤولية الاجتماعية على ثلاث جهات ذات العلاقة وهم الوحدة الاقتصادية ، المجتمع والدولة

1. اهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للوحدة الاقتصادية :-

1. ان التزام الوحدة الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية يحسن مناخ العمل ، ويساعد على تقوية العلاقة بين الادرة والعاملين وهذا بدوره يؤدي الى زيادة ولاء العاملين للوحدة الاقتصادية

2. تحسين سمعة وصورة الوحدة الاقتصادية في المجتمع الذي تعمل فيه وخاصة العاملين والمستهلكين ، والمسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية لوحدة الاقتصادية تجاه اصحاب العلاقة بمختلف مستوياتها

2. اهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة :-

عندما تتبنى الوحدات الاقتصادية مسؤولياتها الاجتماعية ، فتكون هناك العديد من الفوائد التي تحصل عليه الدولة ، وعليه فان اهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة تبرز من خلال :

1. ان التزام الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية يقلل من الاعباء التي تقع على عاتق الحكومات وذلك لأداء مهامها الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية ويعود بالفائدة على الحكومات

2. التزام الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية يؤدي الى المساهمة في القضاء على البطالة والتطور التكنولوجي والكثير من الحالات التي لا تستطيع الدولة القيام بها لوحدها (شناوة،2013:74)

3. اهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع :-

1. ان التزام الوحدات الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية يؤدي الى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة الى المجتمع

الاجتماعي اتجاه البيئة التي تعمل بها (Jitaree،33:2015)

2. **عوامل مرتبطة بطبيعة الصناعة :-** يعتبر نوع الصناعة وطبيعتها من العوامل المهمة التي تحدد مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي (AL kababji،69:2014) :-

✓ ان معظم الصناعات تؤثر وبشكل كبير على المجتمع الذي تعمل فيه ، وعليه فان التخلص من ضغوط الجمعيات والمنظمات المهنية التي تختص بحماية البيئة يصبح على الوحدة ان تقوم بالافصاح عن التكاليف التي تتحملها والتي تعتبر تكاليف اجتماعية

3. **عوامل مرتبطة بحوكمة الشركات :-** ان الحوكمة لها دور كبير في تحديد مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويمكن ان يتم ذلك من خلال آلياتها التي تعمل كمحددات للإفصاح الاجتماعي ويمكن تبرير ذلك من خلال الاتي (khan&muttakin،2013:25) :

أ. **مجلس الادارة :** حجم مجلس الادارة كلما كان كبيرا تزداد المطالبة بحقوق العمال والبيئة والمستهلك

ب. **تأسيس لجنة للمسؤولية الاجتماعية :** من الواجبات المهمة التي تقع على عاتق لجنة هي ان تتابع القضايا الاجتماعية وذلك بدورة سوف يزيد من مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية عندما توجد لجنة تختص بمراقبة الآراء الاجتماعية للوحدة الاقتصادية

ت. **هيكل الشركة :** كلما تعدد ملاك الشركة لما ادى الى زياده الحاجة الى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للقوائم والتقارير المالية

4. **عوامل مرتبطة بالارباح المحققة :-** ان الوحدات التي تحقق ارباح عالية تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية بمستوى عالي خلاف الوحدات التي لا تحقق ارباح ويمكن بيان ذلك من خلال ما يأتي (cowen et al،2004:113):

✓ ان الارباح التي تحققها الوحدات الاقتصادية خلال السنة تساعد الادارة تتبنى دور اجتماعي اكبر من الوحدات التي لم تستطيع ان تحقق ارباح وعلية يكون مستوى الافصاح اكبر

خامسا: تعريف المسؤولية الاجتماعية :-

هناك العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية الدولية ، والباحثون والاكاديميون الذين قاموا بتقديم مفاهيم متعددة للمسؤولية الاجتماعية أهمها :-

1. **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) :-** هي التزام الوحدة الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة التي تعمل فيها وتحسين حياة العاملين وعائلاتهم (نجم،2006:201)

2. **مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) :-** ويقصد بها الاستمرار في التزام

تمتاز بتحقيقها التوافق العالمي على كافة الحقوق والحريات الواجب احترامها من قبل جميع الدول بمجرد انضمامها للمنظمة وهنا تبرز الصفة الالزامية في بند المتابعة الهادف لإجراء استعراض سنوي لكافة الجهود المبذولة من قبل الدول الاعضاء ، وكذلك الامر بالنسبة لبرنامج المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية باعتباره البرنامج الاكثر شيوعا بين تلك الوحدات والاكثر التزاما وفعالية من حيث النطاق وعليه فالبنود الخاصة بحماية البيئة والتي اكد عليها الميثاق العالمي بوصفها واحدة ، من اهم القضايا المصرفية والتي اصبحت ثوره الشعوب نتيجة لأثارها العامة وبلاستناد على ذلك يمكن ادراج باقي قنوات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وازافه صفة الالزام عليها بالاستناد الى بنود الميثاق (ظاهر، 178:العدد9)

ثامنا : تعريف تقييم الاداء المالي والاداء الاجتماعي :-

1. تعريف تقييم الاداء :

1. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(OECD):- هي عملية تتسم بأكبر درجة ممكنة من المنهجية والموضوعية بتقييم مشاريع او برامج او سياسات جارية او مستكملة وانشطة تصميمها وتنفيذها ونتائجها، والغرض المنشود هو تحديد وجاهه الاهداف ومدى تحقيقها ومستوى الكفاءة الانمائية والفعالية والتأثير والاستدامة ، وينبغي ان توفر عملية التقييم معلومات موثوقة ومفيدة تمكن من ادماج الدروس المستخلصة في مسار صنع القرارات التي تتبناها الجهات المستفيدة والمانحة (عبد الغني،2006:29)

2. ديوان الرقابة المالية العراقي الاتحادي

1988:4:- هو فحص موضوعي تشخص به السياسات والنظم واداره العمليات ونتائج النشاط في الجهاز الخاضعة للرقابة و تتم مقارنه من خلاله بين الانجاز بالخطط والنتائج بالقواعد و المحاسبات بالسياسات بهدف اكتشاف الانحرافات وبيان اسبابها والتأكد من اداره الموارد الاقتصادية بالكفاءة و تحديد اسباب التذبذب والاسراف و سوء الاستعمال ووضع الاقتراحات التي تعالج اوجه الانحراف وذلك في سبيل توجيه الاداء نحو تحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية

2. تعريف تقييم الاداء المالي :-

1. هو تحقيق التوازن المالي من قبل الوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على ذلك ، وتوفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها وتحقيق معدل ايرادات جيد وتخفيض

التكاليف(Zyglidopoulos,2004:19)

2. هو تحليل الوضع المالي للوحدة الاقتصادية لمعرفة مدى قدره الوحدة الاقتصادية على خلق قيمة ماليه لمواجهة التحديات المستقبل(عبد الغني،2006:36)

2. التزام بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في زيادة التكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع المختلفة

سابعا: الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية :-

لقد كان للأجانب قانون حق التعويض ويعتبر هو الحجر الاساس التي اسست لإمكانية مسائلة الوحدات الاقتصادية الاجنبية دوليا عن بعض المسائل التي هي جزء من واجباتها اتجاه البيئة او العاملين ، وفي نهاية المطاف ومن خلال التطبيق اتضح ان هذا القانون يحتاج الى ان يرتكز على اسس قانونية دولية متعارف عليها في جميع الدول التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية ليتم تطبيقه على تلك الوحدات التي تنتهك المسؤولية الاجتماعية خارج الولايات المتحدة الامريكية لهذا برزت الكثير من المواثيق والمعايير الدولية والتي كان غرضها الرئيسي هو تعزيز الاسس القانونية للمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ، واهم هذه المبادرات ومنتصرها هو الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية ، وهو مبادرة اطلقت من الامم المتحدة ، واطلق عام 1999 الاقتراح المبدئي للمسؤولية الاجتماعية وجاء ذلك بمبادرة للأمين العام للأمم المتحدة حينها (كوفي عنان) خلال خطابه في المنتدى الاقتصادي العالمي و صدر بصورة نهائية في نيويورك في 26 تموز 2000 وقد مثل هذا الميثاق السياسة الاستراتيجية لأكبر منظمة دولية وهي الامم المتحدة فيما يخص تنظيم عمل الوحدات الاقتصادية وان تتفق انشطة الوحدات واستراتيجيتها مع المبادئ المستند عليها الميثاق ، الزم الوحدات الاقتصادية بتقديم مجموعة من الحقوق توزعت على اربعة قنوات و هي حقوق الانسان حقوق العمال الحقوق المتعلقة بحماية البيئة ومكافحه الفساد وكذلك تعتبر حقوق تدرج تحت فئتين وهما الحقوق المتعلقة بالإنسان باعتباره كائنات او كعامل والثاني هي الحقوق المتعلقة بالمجتمع وهذه المبادئ التي تحظى بقبول عالمي باعتبار ان جذورها تمتد الى الميثاق العالمي لحقوق الانسان ، ويعتبر الميثاق العالمي هو التجربة الاسمية الابرز والتي اثرت على المسؤولية الاجتماعية بعد قانونيا وتجمع بين الفلسفة الاخلاقية والقانونية لهذه المسؤولية وتحاول بذلك تقريب المسؤولية الاجتماعية الى المفهوم التعاقدية بين الامم المتحدة باعتبارها المنظمة الاسمية وقطاع الاعمال لتؤسس بذلك نص قانوني دولي ملزم في القضايا التي تخص المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية يكون هنالك تواصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، ويعتبر هذا الميثاق اداة مساعده للمنظمة الاسمية وقد يبدو انه خاليا من صفة القانونية الالزامية لكنه مبطن بالقوة الناعمة بمختلف المبادئ التي جاء بها الميثاق ورغم اعتماد على المفهوم التطوعي الا انها لم تصل الى الجانب الالزامي ، فضلا عن التنظيم القانوني لحقوق الانسان التي نص عليها الميثاق يدور في ظل اطار مواثيق دولية رئيسيه والتي تشتمل في الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م والعهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية والثقافية التي تم توقيعها عام 1966 م وهذه المواثيق

3. تعريف تقييم الاداء الاجتماعي :-

ان استمرارية الوحدة الاقتصادية مرتبطة بدرجة كبيرة بعلاقتها مع مختلف اصحاب المصالح الذين لهم تأثير على مستوى ادائها بمعنى ان اداء الوحدة الاقتصادية امتد ليشمل الاداء الاجتماعي في اطار المسؤولية الاجتماعية، وقد تم تعريف الاداء الاجتماعي على انه يضم انعكاسات نشاط الوحدة الاقتصادية على الجانب الاجتماعي لجميع اصحاب المصالح (المدرء، العملاء، المساهمين، الجمعيات، الموردين، الدولة، العمال)، (حسن، 2005:45)، وعرف ايضا بانه تحويل الرسالة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية الى حقيقة واقعية وممارسة تتماشى مع القيم الاجتماعية المقبولة والمرتبطة بخدمة اكبر عدد من الافراد داخل المجتمع التي تعمل فيه الوحدة الاقتصادية، وتحسين جودة وملائمة الخدمات المالية، وخلق مزايا للعملاء، وتحسين المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية (كاظم، 2015:22)

تاسعا : أهمية تقييم الاداء المالي والاجتماعي في الوحدات الاقتصادية :-
اهمية الاداء المالي :-

1. يمكن للأداء المالي مساعده المستثمرين في متابعة اعمال الوحدات الاقتصادية وتحديد كفاه الانشطة التي تقوم بها لمعرفة مدى تأثير ادوات الاداء المالي من سيوله، ربحيه، مديونيته، وتوزيعات على سعر سهم السائد

2. تأتي اهمية الاداء المالي من عمليه متابعه ومراقبه اداء الوحدات الاقتصادية وبالطريقة التي تساعد مستخدمى البيانات لتحقيق اعلى استفادة ممكنة لتقييم مستوى اداء الوحدة الاقتصادية وفعالية الانشطة التي تعمل بها ومعرفة المعوقات التي تواجهها والتعرف على اسبابها وذلك من اجل القيام بالإجراءات التصحيحية والتأكد من عدم تكرارها في المستقبل وللمساهمة في اتخاذ القرارات الصحيحة من اجل ادامة الوحدة الاقتصادية اطول فترة ممكنة

3. مساعدة المدرء في تحديد مستوى الاداء الكلي داخل الوحدة الاقتصادية فضلا عن تأثير الاداء المالي في تحديد نقاط القوة الداخلية، وتكون الوحدة الاقتصادية ذات الاداء المالي العالي اكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية، وكما ان تلك الوحدة تكون للضغوط اتجاهها منخفض من قبل الجهات ذات العلاقة مقارنة بالوحدة الاقتصادية ذات الاداء المالي المنخفض (حمدان وادريس، 2009:379)

وعليه يرى الباحث ان اهمية الاداء المالي تركز على تقييم ارباح الوحدة الاقتصادية و تقرير سيولتها المتوفرة حتى تستطيع مواجهه الالتزامات التي تقع على عاتقها، وايضا تقييم الديون التي تترتب عليها فضلا عن تحديد مستوى تطور الانشطة الخاصة بالوحدة لفرته زمنيه محدد.

اهمية الاداء الاجتماعي :

1. تؤدي عمليه تقويم الاداء الاجتماعي الى الارتقاء بالخدمات التي تقدم للزبائن و تحسين كفايه ايصالها (حسين وراضي، 2014:323)

2. يوضح الاداء الاجتماعي ابعاد وحالات التكيف الاجتماعي للوحدة الاقتصادية مع البيئة التي تعمل ضمنها ومن خلال ذلك يمكن للوحدة الاقتصادية معالجته كافة المشاكل التي تواجهها و بالوقت المناسب (كاظم، 2015:25)

3. يساعد قياس الاداء الاجتماعي بتحسين العلاقات بين العاملين داخل الوحدة الاقتصادية وكذلك العلاقات الاقتصادية بين الوحدة الاقتصادية وزبائنهم وذلك لان قياس الاداء الاجتماعي يساعد في توفير مجموعه من التوضيحات حول البرامج التي تنفذها الوحدة الاقتصادية والتكاليف التي تقع على عاتقها لذلك البرنامج (ابو عامر، 2015:43)

ويرى الباحث ان عمليه الاداء الاجتماعي يمكن ان تحقق تقدما اجتماعيا من خلال معالجته بعض الاضرار التي تنتج من الوحدة الاقتصادية نتيجة للقيام بأنشطتها المختلفة، ويتم ذلك من خلال معالجته الاضرار او بواسطه تقديم مساهمات وخدمات عامه من الوحدة الاقتصادية الى المجتمع كجزء من الخطط الاجتماعية المستقبلية .

المبحث الثالث : دور الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية**اولا : نبذة تعريفية عن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة :-**

استحدثت المنشأة العامة لتوزيع كهرباء بغداد كأحد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن في عام 1987 ولدى صدور قانون الشركات العامة لسنة 1997 (المعدل) اصبحت تعرف باسم الشركة العامة لتوزيع كهرباء الرصافة والحقت بهيئة الكهرباء بعد استحداثها في عام 2003 وتم تحويلها الى مديرية عامة في عام 2003 الا انها لا زالت مستمرة في عملها تحت ظل قانون الشركات العامة اعلاه.

ثانيا: نطاق الخدمة التي تغطيها المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة في بغداد :-

تقوم المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة بتجهيز الطاقة الكهربائية الى المواطنين بواسطة شبكة من القابلات الارضية والهوائية، تمتد من منطقة الاعظمية شمالا الى الزعفرانية جنوبا ومن قناة الجيش شرقا الى نهر دجلة غربا وتشرف على هذه الاعمال من خلال ثلاث قطاعات هي (الشمالي والجنوبي والمركز) حيث تقوم كوادر فنية وهندسية مخصصة بأعمال صيانة الشبكة، وبدعم تلك القطاعات قسم الانارة حيث يقوم بالإشراف على صيانة شبكة الانارة للشوارع الرئيسية والفرعية والمساحات العامة. ، أن مقر المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة يقع في محافظة بغداد وترتبط بها مديريات التوزيع الاتية :

واصبحت الشركة تعرف باسم الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد.

1. مؤشرات الربحية :- تقيس مؤشرات الربحية مدى كفاءة المديرية في تحقيق الأرباح، ويركز هذا المؤشر على توفير المعلومات الاقتصادية لوضع المديرية والتعرف على وضعها المالي ويحتوي هذا المؤشر على العديد من النسب اهمها :

1. هامش مجمل الربح :- تدل هذه النسب على كفاءة الادارة في تسعير وتوليد المبيعات والسيطرة على الكلف وقد تزداد او تنخفض هذه النسب وكلما زادت كانت افضل لان انخفاضها يعني زيادة تكلفة الوحدة وكذلك انخفاض هامش مجمل الربح مؤشرا على حدوث سرقة من قبل الموظف، ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة الآتية:-

1. مديرية كهرباء مركز الرصافة :- وتعمل من خلال 22 محطة تحويل ثانوية
2. مديرية كهرباء الرصافة الشمالية :- وتعمل من خلال 42 محطة تحويل ثانوية
3. مديرية كهرباء الرصافة الجنوبية :- وتعمل من خلال 28 محطة تحويل ثانوية

وتقوم المديرية العامة بالإشراف والمتابعة على توزيع الطاقة الكهربائية في المديرية اعلاه حيث يتم استلامها عن طريق المغذيات الخارجة من محطات النقل الرئيسية جهد (132ك،ف) التابعة للمديرية العامة لنقل الطاقة وتوزيعها من خلال الخطوط والمحولات.

ثالثا : مؤشرات تقييم الاداء المالي:-

تم اعتماد البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة للسنوات (2015، 2016، 2017) ويأتي ذلك قبل دمجها مع مديريات توزيع كهرباء بغداد الأخرى

جدول(1): نسبة هامش الربح (المبالغ بالدينار)

الحساب	2015	2016	2017
مجمّل الربح	-58728397243	52149684702	-72995339143
ايراد النشاط	95076299996	227232764355	136565749541
النسبة	-61.77%	22.95%	-53.45%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

2. نسبة هامش الربح التشغيلي :- تقيس نسبة هامش الربح التشغيلي مقدار ايراد المبيعات التي تحتفظ بها المديرية كإيرادات تشغيلية، ويتضمن الربح التشغيلي إيرادات ومصروفات العمليات الرئيسية للمديرية ولا يشمل الإيرادات والمصروفات الناتجة عن الأنشطة الثانوية، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك افضل لان ذلك يعني تحقيق المديرية ارباح من انشطتها الرئيسية، ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة الآتية:-

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المديرية تتكبد خسائر كبيرة تصل الى 61% كما في سنة 2015 ويعتبر هذا مؤشر سلبي يدل على عدم استطاعة المديرية من تحقيق الإيرادات المطلوبة ويعود السبب الى عزوف الكثير من المستهلكين من تسديد جباية اجور الكهرباء على الرغم من ان هذه الاجور هي اجور رمزية مما يعود سلبياً على اداء المديرية في تحقيق اهدافها الاستراتيجية والتزاماتها للمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة والمجتمع والعاملين والزبائن، حيث يتطلب من المديرية صرف مبالغ لتلبية متطلبات ابعاد المسؤولية الاجتماعية في ظل هذا العجز الكبير في نشاطها.

جدول(2) نسبة هامش الربح التشغيلي (المبالغ بالدينار)

الحساب	2015	2016	2017
الربح التشغيلي	-138140661183	-25648053254	-153649063512
صافي المبيعات	88775086290	188870703530	127084816400
النسبة	-155.61%	-13.58%	-120.90%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

2. مؤشرات نتيجة النشاط :- تقيس نسب النشاط امكانية المديرية العامة على تحويل الاصول المتداولة غير النقدية مثل المخزون والمدينون وغيرها الى نقدية سائلة، او بمعنى اخر تقوم بتحليل مقدرة المديرية على استخدام الموارد المتاحة لديها من اجل توليد المبيعات، ويمكن الوصول الى هذه المؤشرات من خلال العديد من النسب وسيتم التطرق الى اهم هذه النسب :-

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان المديرية تتكبد خسائر كبيرة جدا خلال الثلاث سنوات عينة البحث بسبب عدم قدرتها على تجهيز الطاقة الكهربائية بصورة متواصلة بمعنى انخفاض مبيعاتها بصورة كبيرة جدا وهذا يؤدي الى قصور المديرية اتجاه التزاماتها للمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة والمجتمع والزبائن والعاملين وهذا يتطلب من المديرية العمل الجاد بغية توفير الكهرباء على مدار الساعة وتلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية.

في توليد مبيعات من الموجودات الثابتة ،
ويمكن التوصل إليها من خلال المعادلة الآتية :-

أ. معدل دوران الموجودات الثابتة :- هي نسبة
تقيس إجمالي المبيعات على الموجودات الثابتة
، ويتم استخدامها كمؤشر على كفاءة المديرية

جدول(3): معدل دوران الموجودات الثابتة (المبالغ بالدينار)

الحساب	2015	2016	2017
المبيعات	88775086290	188870703530	127084816400
الموجودات الثابتة	209198921022	197203728842	192154022404
النسبة	42.44%	95.77%	66.14%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

تأثير كبير لتحمل المديرية لمسئولياتها الاجتماعية تجاه
العاملين والبيئة والمجتمع والزبائن .
ب. معدل دوران إجمالي الموجودات :- توضح هذه
النسبة مدى كفاءة المديرية في استخدام موجوداتها
لتوليد المبيعات او الإيرادات حيث تستخدم هذه
النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل
دينار من قيمة الموجودات ، ويمكن التوصل إليها
من خلال المعادلة الآتية :-

يتضح من الجدول اعلاه ان المنشأة نجحت في
تحقيق مبيعات من خلال موجوداتها الثابتة ولكن ضعف
الاجراء الرقابية في المديرية تؤدي الى هذه النتائج ، اذ
ان نتائج مطابقة قوائم جرد الموجودات الثابتة مع سجل
الموجودات الثابتة اظهرت فروقات بالزيادة والنقصان
بين الرصيد بموجب السجل والرصيد بموجب الجرد
الفعلي الذي قامت به المديرية ، وهذا الامر سيكون له

جدول(4): معدل دوران إجمالي الموجودات (المبالغ بالدينار)

الحساب	2015	2016	2017
المبيعات	88775086290	188870703530	127084816400
الموجودات	521668665319	658016515037	710536812648
النسبة	17.02%	28.70%	17.89%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

موعد الاستحقاق وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت
قدرة المديرية من تسديد ديونها ، وفيما يلي نتعرف
على كل نسبة وكيفية حسابها ومدلول كل نسبة :
أ. نسبة التداول :- تقيس هذه النسبة مدى قدرة
المديرية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من
اصولها المتداولة ، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة
مؤشر ايجابي على قدرة السداد في الاجل القصير ،
ويمكن التوصل إليها من خلال المعادلة الآتية :-

يلاحظ من الجدول اعلاه ان المديرية العامة نجحت
وبكفاءة في تحقيق المبيعات او الإيرادات باستخدام
إجمالي موجوداتها ويلاحظ ان النسب الظاهرة هي نسب
بالقيم الموجبة وتعتبر هذه النسب مؤشر جيد للمديرية
العامة، ولكن وكما تم ذكره سابقا ان نتائج مطابقة قوائم
جرد الموجودات مع سجل الموجودات اظهرت فروقات
بالزيادة والنقصان بين الرصيد بموجب السجل والرصيد
بموجب الجرد الفعلي الذي قامت به المديرية.
3. مؤشرات السيولة :- وهي مؤشرات تقيس بها قدرة
المديرية على الوفاء بالتزاماتها بالأجل القصير في

جدول(5) نسبة التداول (المبالغ بالدينار)

الحساب	2015	2016	2017
الموجودات المتداولة	312469744297	460812786195	518382790244
المطلوبات المتداولة	927718501681	1041869899757	1229831338442
النسبة	0.34	0.44	0.42

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

ومن البيانات الواردة في الجدول لوحظ انخفاض في
نسب التداول لجميع سنوات البحث المذكورة عن النسب
القياسية البالغة (1:2) حيث بلغت نسب التداول (0.34)،
ومما يؤثر ضعف في قدرة
المديرية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل
ب. نسبة السيولة السريعة :- تقيس هذه النسبة مدى
قدرة المديرية على سداد التزاماتها قصيرة الاجل

المخزون لبطيء تحوله الى نقدية، ويمكن التوصل اليها من خلال المعادلة الآتية :-

من اصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها الى النقدية (الاسرع سيولة) بحيث تستبعد

جدول (6) نسبة السيولة السريعة (المبالغ بالدينار)

الحساب	2015	2016	2017
الموجودات المتداولة عدا المخزون	277510626140	427293482206	488184717265
المطلوبات المتداولة	927718501681	1041869899757	1229831338442
النسبة	0.30	0.41	0.40

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

موجوداتها هل هي مصادر التمويل الداخلية ام من مصادر خارجية من الغير(ديون وقروض) ،وسيتم التطرق الى اهم نسب مؤشرات المديونية :-

أ. **نسبة الديون الى اجمالي الموجودات** : تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت اليه المديرية في تمويل موجوداتها من اموال الغير كما تقدم معلومات على قدرة المديرية على استيعاب تراجع الموجودات الناتج عن خسارة دون تعريض حقوق المالكين للخطر ، ويمكن التوصل اليه من خلال المعادلة الآتية :-

ويلاحظ من الجدول اعلاه انخفاض في نسبة السيولة السريعة لجميع سنوات البحث المذكورة عن النسب القياسية البالغة (1:1) حيث بلغت نسبة السيولة السريعة (0.30، 0.41، 0.40) على التوالي مما يعكس عدم قدرة المديرية على توفير السيولة النقدية لتسديد التزاماتها.

5. **مؤشرات المديونية** :- تقيس هذه المؤشرات مدى اعتماد المديرية العامة على الديون في تمويل موجوداتها واستثماراتها ومعرفة اي مصادر التمويل التي استعانت بها المديرية في تمويل

جدول (7) نسبة الديون الى اجمالي الموجودات (المبالغ بالدينار)

الحساب	2015	2016	2017
اجمالي الديون	927718501681	1041869899757	1229831338442
اجمالي الموجودات	521668665319	658016515037	710536812648
النسبة %	1.78	1.58	1.73

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

الملكية ، وتشير هذه النسبة الى مقدار الدين وحقوق الملكية المستخدمة لتمويل موجودات المديرية لمعرفة ان كان تمويل موجودات المديرية يميل الى الدين او الى حقوق الملكية كما تشير الى المدى الذي تستطيع فيه حقوق المساهمين الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين في حال تراجع النشاط التجاري للمديرية وذا كان الناتج اعلى من (1:2) فهذا يعني ان المديرية تعتمد على مصادر التمويل الخارجية ،ويمكن الوصول الى هذه النسب من خلال المعادلة الآتية:-

ومن البيانات الواردة في الجدول اعلاه لوحظ ان نسب الدين الى اجمالي الموجودات لجميع سنوات البحث المذكورة هي ضمن النسب القياسية البالغة (1:2) حيث بلغت النسبة (1.73، 1.58، 1.78) على التوالي ، مما يؤشر ان المديرية تعتمد وبصورة اساسية على التمويل من المصادر الخارجية ،اذ ان المديرية تعتمد وبصورة مباشرة على المنح والقروض التي تمولها وزارة المالية، وحسب هذا المؤشر فان المسؤولية الاجتماعية تتعدم في هذه المديرية لأنها تعتمد على مصادر خارجية للتمويل.

ب. **نسبة الديون الى حقوق الملكية** :- وهي نسبة توضح مقدار اجمالي الديون مقابل اجمالي حقوق

جدول (8) نسبة الديون الى حقوق الملكية (المبالغ بالدينار)

الحساب	2015	2016	2017
اجمالي الديون	927718501681	1041869899757	1229831338442
حقوق الملكية	406049836362	383853384720	519294525794
النسبة %	2.28	2.71	2.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

مباشرة على المنح والقروض التي تمولها وزارة المالية، وحسب هذا المؤشر ومما سبق ذكره في المؤشر السابق فان المسؤولية الاجتماعية تتعدم في هذه المديرية لأنها تعتمد على مصادر خارجية للتمويل.

ومن البيانات الواردة في الجدول لوحظ ارتفاع في نسب الدين الى حقوق الملكية لجميع سنوات البحث المذكورة عن النسب القياسية البالغة (1:1) ، مما يؤشر ان المديرية تعتمد وبصورة اساسية على التمويل من المصادر الخارجية ،اذ ان المديرية تعتمد وبصورة

لتوزيع كهرباء الرصافة ومؤهلاتهم ودورات التدريب والتطوير :

رابعا : مؤشرات تقييم الاداء الاجتماعي :
1. المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين : سيتم التطرق الى القوى العاملة في المديرية العامة جدول (9) القوى العاملة في المديرية

السنوات	الملاك الدائم (1)	الملاك المؤقت (2)	العاملين بأجر يومي (3)	المجموع (4)	نسبة الملاك الدائم (4/1)	نسبة الملاك المؤقت (4/2)	نسبة الاجر اليومي % (4/3)
2015	3294	692	342	4328	76	16	8
2016	3209	865	261	4335	74	20	6
2017	3131	830	227	4188	75	20	5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

ان خلال فترة الدراسة ان المديرية تحقق خسارة وبما ان الاعداد كبيرة في ملاكات المديرية والدليل على ذلك نسبة العجز خلال سنوات الدراسة التي ظهرت في قياس الاداء المالي ونسبة العجز في تجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين ، يوصي الباحث بإعادة الملاكات الوظيفية حسب الحاجة الفعلية لنشاط المديرية وبما يحقق الارباح.

ومن البيانات الواردة في الجدول اعلاه يتضح ان العاملين على الملاك الدائم شكلوا غالبية في اعداد الموظفين في المديرية حيث تراوحت نسبتهم قياسا بالعدد الاجمالي خلال سنوات البحث المذكورة اعلاه (74% - 76%) ، في حين شكل العاملين بأجر يومية النسبة الاقل في اعداد الموظفين حيث بلغت نسبتهم خلال سنوات البحث (8%، 6%، 5%) على التوالي، ويلاحظ

جدول (10) خلاصة ملاك المديرية وحسب المؤهل العلمي

المؤشر	2015	النسبة %	2016	النسبة %	2017	النسبة %
الشهادات العليا	11	0.33	9	0.28	9	0.28
شهادة البكالوريوس	590	18	583	18	600	19
شهادة الدبلوم	477	14	467	15	461	15
شهادة الاعدادية فما دون	2216	67	2150	67	2061	66
المجموع	3294	100	3209	100	3131	100

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

الطاقة الكهربائية مما ينعس على المسؤولية الاجتماعية بصورة ايجابية لخدمة المجتمع والزبائن والبيئة والعاملين.

التدريب والتطوير :-

لا توجد لدى المديرية خطة لتدريب العاملين تتضمن تفاصيل الدورات واعداد الموظفين المتوقع اشراكهم بناءً على نوع الأنشطة، حيث تقتصر على الدورات الحتمية لغرض الترفيع، والجدول ادناه يوضح اعداد الدورات المقامة خارج العراق والمشاركين فيها :

ويتضح من خلال الجدول اعلاه ان العاملين من حملة الشهادة الاعدادية فما دون يشكلون الاغلبية في اعداد موظفي المديرية على الملاك الدائم حيث تراوحت نسبتهم على مدى سنوات الدراسة (66%، 67%) من اجمالي اعداد الموظفين، في حين شكل العاملون من حملة الشهادات العليا الاقل في اعداد العاملين حيث تراوحت نسبتهم ما بين (0.28%، 0.33%) . في حين ان المديرية بحاجة الى اعداد اكثر من حملة الشهادات العليا وذلك للارتقاء بمستوى المديرية وتغطية المستهلكين بالطاقة الكهربائية والاستفادة من التكنولوجيا في عمليات نقل وتوزيع

جدول (11) الدورات المقامة خارج العراق

التفاصيل	السنوات	2015	2016	2017
اعداد الدورات المقامة		30	25	23
اعداد المشاركين		69	52	46
اجمالي الملاك الدائم في المديرية		3294	3209	3131
نسبة العاملين المشاركين الى اجمالي العاملين %		2	2	2

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

المشاركة فيها حيث شكلوا نسبة (2%) خلال سنوات الدراسة قياسا بالعدد الاجمالي للعاملين على الملاك الدائم

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول اعلاه قلة الدورات المقامة خارج العراق وكذلك الملاكات

التوزيع من قبل المستهلكين في معظم مناطق الرقعة الجغرافية للمديرية ، مع ضعف الاجراءات المتخذة للحد من تلك التجاوزات ، وبسبب محدودية الانتاج من مصادر التجهيز فان المديرية لم تتمكن من تلبية الاحتياج الفعلي للمستهلكين من الطاقة الكهربائية والذي انعكس على ارتفاع نسبة الاختناقات بالشبكة وزيادة عدد ساعات القطع في الطاقة الكهربائية ،والجدول الاتي يوضح الطاقة المستلمة والطاقة المباعة والضياعات الحاصلة في الطاقة خلال سنوات الدراسة وكما مبين في الجدول ادناه :-

في المديرية وهي نسبة قليلة لا تتناسب مع ملاك المديرية ، ويعتبر هذا عدم تحمل المديرية لالتزاماتها عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين.
2. المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن :لم تتمكن المديرية من تحسين واقع الشبكة الكهربائية وايصال الطاقة للمستهلكين حيث ما زالت نسب الضياعات في الطاقة الكهربائية كبيرة جدا ، ويعود سبب ارتفاع نسب الضياعات في الطاقة الكهربائية في سنوات الدراسة والتي تجاوز الحد المسموح به الى التجاوزات المستمرة والمتزايدة على شبكات

جدول (12) الطاقات المستلمة والمباعة والضياعات في الطاقة الكهربائية

السنة	الطاقة المستلمة (1)	المباعة (2)	الضياعات (3)	نسبة الضياعات الى الطاقة المستلمة % (1/3)	التجاوز على النسبة المسموح بها للضياعات %
2015	3423752	2739719	684033	20	5
2016	4592073	2951960	1640113	36	21
2017	5004259	4054965	950809	19	4

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

الضياعات هي التجاوز على الشبكة الكهربائية من قبل المستهلكين والمناطق العشوائية مع عدم وجود اجراءات كافية من قبل المديرية تقلل من نسب هذه الضياعات ، والجدول الاتي يبين التجاوزات على الشبكة الكهربائية وكمية الاسلاك المصادرة :

ويتضح من الجدول اعلاه ان نسب الضياعات في الطاقة الكهربائية قياسا بالطاقة المستلمة لسنوات الدراسة (20% ، 36% ، 19%) على التوالي وتظهر هذه النسب كمية الضياعات في الطاقة الكهربائية والتي تجاوزت النسبة المسموح بها والبالغة (15 %) المخصصة للضياعات ، ويرجع السبب الرئيسي لهذه

جدول (13) التجاوزات على الشبكة الكهربائية

السنوات	التفاصيل	اجمالي التجاوزات المكتشفة	نسبة التغيير عن سنة الاساس %	كمية الاسلاك المصادرة
2015		3491	67	8566 و اير سحب 90 متر قابلو
2016		4660	72	6400 و اير سحب 45 قابلو
2017		4919	85	4115 و اير سحب 365 كيبيل

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

لتلبية الحاجات المتزايدة للمواطنين من الطاقة الكهربائية ، وتحويل المغذيات والشبكات الهوائية الى الارضية للحفاظ على شبكات التوزيع وضمان كفاءة ادائها واستمرار عملها.

3. المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة : لا يوجد لدى المديرية الكثير من الاهتمام في مجال البيئة ولم يأتي في بياناتها سوى القليل من الارقام الكمية التي تخص البيئة واهم ما جاء يبينه الجدول الاتي :

ومن الجدول اعلاه يتضح وجود تزايد في حالات التجاوز على الشبكة الكهربائية خلال سنوات الدراسة حيث بلغت (67% ، 72% ، 85%) قياسا بسنة الاساس ويشير ذلك الى ضعف الاجراءات الرادعة المتخذة من قبل المديرية بحق المتجاوزين على الشبكة الكهربائية ، ويتم تصنيف المشتركين والتي تباع لهم الطاقة الكهربائية ، ويمكن الاستفادة القصوى من المبالغ المخصصة في الموازنة الاستثمارية في مجال توسيع حجم شبكات التوزيع عن طريق زيادة عدد ساعات المحطات ومغذياتها

جدول (14) نسب تغير اجمالي كلف الآلات والمعدات

التفاصيل	2015	2016	2017
الكلفة التاريخية	222432276	226418886	239072344
نسبة التغير السنوية في الكلفة التاريخية %	8	2	6
نسبة التغير في الكلفة التاريخية عن سنة الاساس %	29	32	39

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

الثابتة قياسا بسنة الاساس (29 % ، 32% ، 39 %) على التوالي ، والجدير بالذكر انه لم يتم اعداد خطط لاستبدال الآلات والمعدات لمراعاة التطور التكنولوجي خلال سنوات الدراسة .

4. المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع : سوف يتم التطرق الى تخصيصات الموازنة الاستثمارية الى مديرية توزيع كهرباء الرصافة

ويتضح من الجدول اعلاه تذبذب نسبة التغير السنوية والناجمة عن اضافات في الكلفة المتمثلة بالآلات والمعدات المشتراة والمحولة خلال سنوات الدراسة ، وبلغت هذه النسب (8% ، 2% ، 6%) على التوالي ، ويلاحظ ايضا وجود تزايد مستمر في كلفة الآلات والمعدات نتيجة توسع نشاط المديرية خلال سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة التغير في كلفة الموجودات

جدول (15) تخصيصات الموازنة الاستثمارية ونسب تنفيذها

2017	2016	2015	التفاصيل
77994	-	118992	التخصيصات السنوية مليون دينار (1)
64556	82709	70592	المصروفات الفعلية مليون دينار (2)
83	66	59	نسبة التنفيذ % (1/2)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

على عقود المديرية خلال سنوات الدراسة ومن ابرزها استغلال تخصيصات الموازنة الاستثمارية لأغراض الموازنة التشغيلية وعدم مصادرة سجل التوحد والتعاقد على شراء مواد دون وجود حاجة لشراءها ، والدليل على ذلك ان المديرية لم تحسن من واقع الشبكة الكهربائية وايصال الطاقة للمستهلكين ،

ويوضح لنا الجدول ادناه الطاقة المجهزة للمشاركين والحمل الممكن تجهيزه (اقصى حمل) والاحتياج من الطاقة والاختناقات الحاصلة والسنوات موضوع الدراسة وكما مبين ادناه :

ويلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسب التنفيذ هي نسب مقبولة لتخصيصات الموازنة الاستثمارية خلال سنوات الدراسة وبما ان المديرية تخدم رقعة جغرافية محددة وفق متطلبات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بخدمة المجتمع وهو تجهيز الطاقة الكهربائية ، يتوجب على المديرية توزيع نشاطها من اجل تلبية احتياجات المجتمع من الطاقة الكهربائية ، ويشير الجدول اعلاه الى مدى توسع المديرية في مدى خدمة المجتمع من خلال اقامة مشاريع قديمة لتوزيع الكهرباء ولكن توجد هناك العديد من الملاحظات الخاصة بالموازنة الاستثمارية والخاصة بالبيانات المالية ونتائج اعمال الرقابة والتدقيق

جدول (16) الطاقة المجهزة والحمل المجهز والاحتياج والاختناقات في الطاقة

السنوات	الطاقة المجهزة (الحمل المجهز)	اقصى حمل ممكن تجهيزه (الحمل المجهز)	الحمل المطلوب تجهيزه (الاحتياج)	العجز في اقبال الطاقة (الاختناقات)	نسبة العجز في اقبال الطاقة الى الاحتياج %	نسبة التغير السنوية الحاصلة في الاحمال المطلوبة (الاحتياج) قياسا بسنة الاساس %	نسبة التغير الحاصلة في الاحمال المطلوبة (الاحتياج) قياسا بسنة الاساس %
2015	3423749	369590	7444800	270000	4	2	6
2016	4592066	466719	7585200	291600	4	2	8
2017	5007752	8139048	8571048	432000	5	13	22

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة

وخاصه في اوقات الذروة بسبب تقادم الشبكة الكهربائية حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية الحاصلة في الاحمال المطلوبة (2%-13%) خلال سنوات الدراسة، في حين بلغت نسبة التغير (بالزيادة) في الاحمال المطلوبة (الاحتياج) قياسا بسنة الاساس (6% ، 8% ، 22%) على التوالي.

ويتضح من الجدول اعلاه بأن نسب العجز في اقبال الطاقة قياسا بالاحتياج خلال سنوات الدراسة بلغت (4% ، 4% ، 5%) على التوالي ويشير ذلك الى ضعف نشاط المديرية في تطوير واقع محطات القدرة والشبكة الكهربائية التابعة لها بالشكل الذي يؤمن عدم حدوث حالات الاختناقات الناتجة عن تزايد الاحمال المطلوبة (الاحتياج) وضعف الشبكة عن اقبال القدرة المجهزة من مديريات نقل الطاقة الى المستهلكين

الاستنتاجات :

1. عدم وجود افصاح محاسبي عن تكاليف و نفقات المسؤولية الاجتماعية على الرغم من تحمل المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة نفقات ادائها الاجتماعي.
 2. ان نشاط المديرية ضعيف جدا امام متطلبات المسؤولية الاجتماعية بسبب العديد من العوامل المالية وغير المالية التي تحد من ادائها الاجتماعي حيث بلغت مساهمة المديرية في الانفاق على ادائها الاجتماعي عبر الابعاد الاجتماعية الاربعة ان الاهداف المرسومة للمديرية لا تلبى الطموح والتوجهات العالمية نحو تبني المسؤولية الاجتماعية
 3. لا يوجد نشاط يذكر والذي يشكل اهمية في القوائم المالية فيما يخص اهتمام المديرية للجوانب (البيئة ، الزبائن، المجتمع)
 4. اعتماد المديرية على مصدر التمويل من وزارة المالية على شكل قروض ومنح والذي اثقل كاهل الميزانية وحساب المديونية في القوائم المالية.
- التوصيات :**
1. ضرورة اعتماد قوائم مالية وغير مالية للإفصاح عن نفقات وتكاليف الاداء الاجتماعي ومن خلال ما تم اعتماده في هذا البحث وهي قائمة الإفصاح الاجتماعي عن المسؤولية الاجتماعية (ليتسنى للأطراف المستفيدة من معرفة مستوى اداء المديرية.
 2. ضرورة سن القوانين والتعليمات التي تلزم الوحدات الاقتصادية في الاهتمام بالاداء الاجتماعي وتخصيص المبالغ اللازمة في الموازنة العامة للدولة والافصاح عنها في القوائم المالية بغية تحقيق هدف المسؤولية الاجتماعية وهو تحقيق المكاسب التي يمكن ان تحقق ، فهذه الوحدات هي في طبيعتها وحدات تهدف الى تحقيق الارباح
 3. ضرورة تخصيص مبالغ اكثر ضمن الموازنة التخصيصية للمديرية خلال السنوات القادمة لتلبية متطلبات(البيئة والزبائن والمجتمع) ليتم تهيئة الظروف لكي يستطيع المستهلك تسديد ما بذمته من اموال جباية نظير ما يتم صرفه من مبالغ لتحسين سمعة المديرية امام الاطراف المستفيدة
 4. البحث عن مصادر تمويل اخرى بعيدا عن القروض والمنح التي تشكل مبالغ كبيرة في حسابات المديرية واستغلال الموارد المتاحة للمديرية لتعديل ذلك
- المصادر:**
- أولاً: المصادر العربية :-**
1. تركي ،(1999) محمود إبراهيم عبد السلام "متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المالية السعودية" جامعة الملك سعود-الرياض.
 2. حسن ،علاء احمد الجبوري ، (2005)،"اثر الاستراتيجيات التنافسية في تعزيز الاداء الاستراتيجي للمنظمات الصغيرة " :دراسة ميدانية

- Evidence from an Emerging Economy", Journal of Business Ethics, vol (114), No (2)
4. Rossi, Alices, (2007)," Caring and Doing for others: Social Responsibility in the Domains of Family Work and Community " Chicago, University of Chicago Press
 5. Zyglidopoulos, S. C. (2004)." The impact of downsizing on the corporate reputation for social performance ", Journal of Public Affairs, vol (4), No (1).
 6. Majdi Wael Alkababji, (2014) " The voluntary statement on corporate social responsibility: a study on the annual reports of companies ", European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol (2), No (4)
 7. Jitaraa, wisutorn, (2015) " Disclosure of social responsibility and financial performance: evaluation in Thailand", Master Theses, University of Wollongong
- ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين
15. الناغي، محمد السيد،(2007) "أسس المحاسبة والتأصيل الإطار والتطبيق" المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
 16. نجم، عبود نجم،(2006)"اخلاقيات الادارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال" ط 1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
 17. درويش ،عبد الناصر محمد .(2007). "اثر الإفصاح المحاسبي عن الاداء البيئي للشركات الصناعية الاردنية على ترشيد القرارات وجودة التقارير المالية". المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر مجلد 31.(1)381_420.
- ثانيا: المصادر الاجنبية :-
1. Belkaoui, Ahmed Riahi "Accounting Theory", Thomson Learning, USA, 5th ED,2004-
 2. Collins, R. (2012)," Corporate Legitimacy and Environmental Reporting ", Accounting Research Blog word press
 3. Khan, Arifur., Muttakin, Mohammad, and Siddiqui Javed, (2013), "Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosures: